تاريخ الاستلام: 2023/01/17 تاريخ القبول: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2024/06/30

حكيـم حلاب [1*]
جامعة ابراهيم شيبوط – الجزائر3 (الجزائر)
Email : halimhard@gmail.com
فاتـــح شيباني [2]
جامعة ابراهيم شيبوط – الجزائر3 (الجزائر)
Email : ch.fateh13@yahoo.fr

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 18/ العـدد 01 –السنة 2024 ص ص 485-504
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8151

الملخص :

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقات الدولية في إفريقيا بعد المرحلة الكولونيالية, ويحاول اختبار بعض الفرضيات المتعلقة بالمداخل النظرية لتحليل العلاقات الدولية بإظهار سلوكيات الفاعلين الدوليين في إفريقيا وعلى رأسهم الدولة, ولقد توصل البحث إلى محاولة تصنيف العلاقات الدولية في إفريقيا من حيث الوظائف وكذلك من حيث البنى, ولقد تم تحليل مختلف النماذج العلائقية في التعاملات الدولية من حيث علاقات الصراع والتعاون والتنافس في القارة الإفريقية, وتأثيرات صانعي القرار في كل الأنظمة الإفريقية بمختلف التوجهات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية.

الكلمات المفتاحية: *التعاون الدولي، التنافس الدولي، الصراع في العلاقات الدولية، الإقليمية، الاتحاد الإفريقي*

Abstract:

This research seeks to reveal the nature of international relations in Africa after the colonial phase, It attempts to test some hypotheses related to theoretical entrances to analyze international relations by demonstrating the behaviors of international actors in Africa and above all the state. The research finds an attempt to classify international relations in Africa in terms of functions as well as in terms of structures. Various relational models have been analyzed in international dealings in terms of conflict relations, cooperation and competition on the African continent. and the influence of decision makers in all African systems in various political, economic and ideological directions.

Keywords*:International cooperation , international competition , conflict in international relations, Regional , African Union.*

* المؤلف المرسل

المقدمة:

تعاني القارة الأفريقي وضعا صعبا من ناحية تدني اقتصادها بالرغم من توفرها على مقومات الاقتصاد الناجح, ذلك أنها تزر بمختلف الموارد الطاقوية والمعادن النفيسة, إلا أن نصيب التجارة البينية للدول الأفريقية يبلغ 10 % في حين تبلغ نسبة المبادلات أل 70 % لفائدة التجارة الخارجية(فناوي، 2019), وعلية تواجه القارة تحديات كبيرة من اجل تغيير هذا الواقع إلى واقع أكثر توافقا مع قدراتها ومقوماتها, ومقارنة بالقارات الأخرى فان القارة الأفريقية تكاد تشكل استثناءا من حيث حجم المبادلات البينية إذ تبلغ حجم المبادلات في أمريكا اللاتينية حوالي 40 % والاتحاد الأوربي حولي 90% وقارة أسيا حوالي 32 %, ومن خلال هذا البحث الذي يتناول العلاقات الأفريقية أفريقية يتجلى لنا واقع هذه العلاقات ووضعية الاقتصاد الأفريقي بين الفرص والقيود.

***/مدخل مفهومي ومنهجي:**

أولا/ مشكلة البحث:

يشكل نجاح العلاقات الأفريقية أفريقية عاملا حاسما في تقدم القارة الأفريقية, وازدهارها وصنع مستقبلها, إذ بنجاح العلاقات البينية تزداد الروابط البينية ويزداد الشعور بالتكامل والاعتماد المتبادل بين الأمم الأفريقية. لكن واقع هذه العلاقات لا يشهد إلا مزيدا من الشقاق والتفرقة, على الرغم من الجهود الأفريقية الكبيرة المبذولة في هذا المجال.

وعليه جاء هذا البحث لتحليل العلاقات الأفريقية أفريقية وتسليط الضوء على سلبيات وإيجابيات مختلف العمليات التي تحكم هذه العلاقات.

ولأجل ذلك طرح البحث التساؤل التالي:

- ما طبيعة وواقع العلاقات الأفريقية أفريقية؟

وتتفرع عنه التساؤلات التالية:

- ماهي سمات ومبادئ العلاقات البينية الأفريقية؟

- ما واقع هذه العلاقات وما مستقبلها؟

ثانيا/ أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1/ تحليل العلاقات الأفريقية أفريقية.

2/ الوقوف على واقع هذه العلاقات.

3/ استشراف مستقبل العلاقات.

ثالثا/المداخل النظرية لدراسة وتحليل العلاقات الدولية في أفريقيا:

مدخل التحديث: تدعي هذه النظرية أن الدولة الأفريقية في عملية تحول من التقليدية إلى الهويات العقلانية الرشيدة حيث الفاعلية والمنطق العلمي (شلبي، 2014), وإحلال الحداثة محل التقليد عبر المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي تستند إلى التخصص الوظيفي وتقسيم العمل, وعلى الصعيد الاجتماعي هناك نمو الحراك الفردي, وفي الجانب السياسي هناك توسع المؤسسات ورشادة الأجهزة الحكومية, ومركزية السلطة (شلبي، 2014), والإجراءات القانونية والتنظيمية للمشاركة السياسية, وتقدم نظرية التحديث نفسها على أنها تمثل قاعدة للبلدان الأفريقية من اجل تحقيق الاستقرار و الاستقلال وإنها نمط لتلاقى العلم الصناعي الغربي, ويعد الغرب رافد رئيسي لانتشار هذه النظرية حيث ازدهرت في الخمسينات والستينات في اعتى الجامعات الغربية, حيث قدمت الفرضية الخاصة بالتحولات الحتمية من التقليد إلى الحداثة كنظرية قابلة للتعميم في التنمية السياسية.

2/ مدخل التبعية: جاءت هذه النظرية كرد فعل للاتجاه التحديثي وكانت راديكالية في الطرح وذهبت إلى أن حالة التخلف التي عليها الدول الأفريقية ليست بنيوية وانها مقصودة وبفعل الدول الكولونيالية التي عملت إلى تدمير الهياكل والبني التقليدية وأعاقت تقدمها المفترض وعملت على إفقارها وتخلفها من اجل نهب خبراتها واستغلال مواردها لتحقيق التنمية في المراكز على حساب الأطراف , وان فائض القيمة هرب من القارة الأفريقية إلى

القارة الأوربية والأمريكية, ويركز هدا المدخل على الاقتصاد السياسي حيث سلط الضوء على الهياكل الاقتصادية والعلاقات التجارية, وتدفقات رأس المال و أساليب الإنتاج, ووحدة التحليل في هذا الاتجاه هي الطبقات والنسق العلمي, وتعود هذه النظرية إلى أمريكا اللاتينية. ولقد ارتبطت كل الدراسات بالإمبريالية ويرون أن بداية الإفقار ظهرت مع الاقتصاد الكولونيالي الذي عمل غرس الهشاشة في الاقتصاديات الأفريقية وتقييد حركة القادة الأفارقة عشية الاستقلال, (شلبي، 2014) كما حلل هدا المنظار العلاقات الاقتصادية في السياق العالمي وقسم الوحدات إلى مراكز ومحيط.

تعد قضية التغيير مسالة مركزية في نظرية التبعية إذ يذهب "إيمانويل فلآينشتاين" ليؤكد على انه لا يمكن النظر إلى كل الدول في تطورها في أن واحد ذلك لان العلاقات مهيكلة بشكل صارم وهي لعبة مغلقة, فإذا تمكنت منطقة أو بلد من التقدم فان تقدم الأخرين يجب اضطرارا أن يعوق (شلبي، 2014).

مدخل الدولاتية: يعلي هذا الاتجاه من شان الدولة ويرى أنها محرك للأحداث الاقتصادية و الاجتماعية, ويعتبرها مهمة في إدراك جذور الأزمات السياسية والاقتصادية, ويرى أن من يديرون دفة الدولة مسؤولون عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان الأفريقية, كما وضع هذا الاتجاه العوامل السياسية في قلب البحث والتحليل حيث يفترض منظري هذا الاتجاه أن الأبنية والهياكل هي بمثابة المفتاح للوصول إلى فهم العمليات الأفريقية المعاصرة من خلال التحليل والتفسير والتتبع.

ويركز هؤلاء على دراسة جهاز الدولة وتوسعها والدولة بالنسبة لهم ليست هوية وصفية بل هي فاعل له مصالحه وقدراته وإنجازاته وله ضعفه وأوهامه.

وهم يسعون إلى كشف سمات الدولة في أفريقيا في فترة الاستقلال ويدرسون أنماط المؤسسات ويفحصون أنماط القيادة ويبرزون آليات العلاقات بين السيد والزبون.

ويفترضون أن الدولة مستقلة إلى حد ما على الأقل أنها تمارس صلاحياتها كهوية لها خصوصيتها وهامش مناوراتها وتحركاتها. فهم أنماط الحكم الشخصي, ويقدمون وصفا لنمط السلطة ولجهاز الدولة فهم يرون أن الماسكين للسلطة يعملون على إيجاد آليات هيمنة تمكنهم من السيطرة ويرجعون حالة الإفقار إلى قادة الدول الأفريقية الذين يتحملون كثيرا المسؤوليةّ, فأزمة الغداء في بداية الثمانينات والمديونية في التسعينات وما تبع دلك من اثأر وأزمات في الحكم هي حصائد رؤية سياسية استخراجية التي قادتها الطبقات الحاكمة الأفريقية.

رابعا/ الأهمية العلمية والعملية:

1/الأهمية العلمية:

اختبار بعض الفرضيات ووضع بعض النظريات ويخضعها لمحك الواقع. وبالتالي التحقق من ملائمتها وتوافقها, والوقوف على إجابياتها والسعي إلى ابتكار رؤى وفرضيات ونظريات جديدة تثري الرصيد المعرفي والنظري للعلاقات الدولية.

2/الأهمية العملية:

يقدم هدا البحث معلومات عملية إلى الدارسين والمقررين والوكلاء الرسميين من اجل إعطائهم صورة عن المشهد الأفريقي, وبالتالي سيستفيد منه صناع القرار من اجل تثبيت بعض السياسات أو تغييرها بما يتناسب مع الواقع الجديد في القارة.

رابعا: فرضيات البحث:

من اجل استقصاء حسن للموضوع قام البحث بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين تعزيز الديمقراطية داخل الدول الأفريقية وازدياد حجم المبادلات الاقتصادية البينية.

- هناك علاقة بين نجاح التكتلات الاقتصادية وارتفاع نسبة المبادلات البينية داخل التكتل الواحد.
- كلما ازدهرت التجارة والمبادلات البينية الأفريقية كلما ازدهر ونما الاقتصاد الأفريقي.

***/مدخل مفهومي:**

1/تعريف العلاقات الدولية: يرى "فيريدرك هارتمان" بان مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية. ويري "دانيل كولارد" بان دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية. أما الدكتور سعد حقي توفيق فيعرف العلاقات الدولية بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي (حتي، 1985).

2/تعريف التكتلات الاقتصادية الأفريقية: يعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي الأفريقي بأنه تجمع عديد من الدول الأفريقية التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة (شلبي، 2014).

3/ تصنيفات الدولة في أفريقيا: تشكلت الدولة الأفريقية في قالب كولونيالي يعتمد على دوران النخب الأفريقية الموالية إلى الغرب, وذلك بوسائل الإكراه والهيمنة والإملاءات

والتهديد والوعيد تارة بالعصا مثل ما حدث في الزائير وأنغولا وتارة بالجزرة مثل السنغال ودول أفريقية أرخى, فكانت تستنسخ المؤسسات الغربية وتحاول محاكاتها والعمل مثلها في كل الميادين رافعة شعار التحديث والتحضر.

أ/ الدول المحورية أو الدول ذات الثقل الإقليمي: تختلف الدول في أفريقيا عن بعضها البعض على الرغم من كونها تتواجد في قارة واحدة وان تعددت القواسم المشتركة من تاريخ وقرابة واثنيات منتشرة في أكثر من دولة, فهناك الدول المحورية أو التي تملك تأثيرا إقليميا نظرا لقوتها أو ثقلها الاقتصادي أو نظرا للعامل الديمغرافي أو نظرا لموقعها الاستراتيجي, هذه العوامل كلها تتيح الثقل والتأثير والقوة في أفريقيا, وتصبح الدولة لها اتباع إقليميين يلجؤون الهيا في القضايا الداخلية فضلا عن الخارجية, ومن بين هاته الدول نيجيريا التي تعتبر القائد واللاعب الوحيد في غرب أفريقيا وتملك نفوذا في منطمة أو جماعة دول غرب أفريقيا الأكواس حيث تساهم نيجيريا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا في دعم الاستقرار والنمو واستباب الأمن في المنطقة وتظم هذه المجموعة الإقليمية:

ب/ الدول متوسطة القوة والتأثير: تتقوقع بعض الدول الأفريقية في المنحى الوسط أي أنها تحوز على بعض القوة وهامش المناورة, ومن بين هذه الدول نجد أثيوبيا التي تحولت من دولة فاشلة إلى دولة ذات قدرات سياسية واقتصادية وإقليميه وحتى دولية – علاقاتها مع إسرائيلي – ونجد أيضا أنغولا والسنغال و السودان و الكاميرون,

ت/ الدول الهشة: يغلب الطابع الهش كل الدول الأفريقية, ويعود سبب الهشاشة إلى الأزمات والمشاكل التي تنتشر في ربوع الدولة حيث النزاعات القبلية والمجاعات والأمراض المنتشرة كالملاريا والايبولا وبعض الآفات الأخرى, في ظل استنزاف مواردها الطبيعية, ومن أمثله هاته الدول نجد والسيراليون وليبيريا و. وتقاس هشاشة وضعف الدولة انطلاقا من عجزها من القيام بوظائف أساسية يحدده "كالفي هولستي" في , عدم قدرة الدولة والسلطة

على فرض القوانين واللوائح داخل الأقاليم(K, 1995) , وثانيا تماهي الدولة وشخصية القائد أي اختفاء الحدود بين الشخص والدولة (k، 2004), قيام الدولة بزرع الشقاق والنزاع بين الاثنيات والقبائل والطوائف من اجل تطبيق مبدا فرق تسد(k, 2004) .

ث/ الدولة الفاشلة: هناك عدة مؤشرات للحكم على فشل الدولة من عدمها أول مؤشر هو قدرة السلطة الحاكمة على السيطرة الفعلي على أقاليمها أو أراضيها, وثاني مؤشر هو قدرة الدولة على حق استخدام العنف المشروع أو الحق في استخدام الإكراه داخل الحيز المكاني الذي يقع تحت سيطرتها, والثالث هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها, ورابعا هو عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات المختلفة لرعاياها.

***/الاقتراب والنظرية:**

1/الاقتراب:

اعتمد البحث على اقتراب الاقتصاد السياسي اذ يشكل هذا الاقتراب الاطار المناسب لدراسة العلاقات الأفريقية أفريقية , فالعلاقات الأفريقية الجيدة تتقرر بحجم المبادلات الاقتصادية البينية ومختلف العمليات التجارية والمالية وتدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتحركات البشر.

2/النظرية:

يعتمد البحث على نظرية المصلحة القومية ويفترض أن الفاعلون السياسيون يتحركون من منطق المصلحة القومية والوطنية, ففي أفريقيا من مصلحة الدول اللجوء الى تحقيق مصالحهم الخاصة مع بعضهم البعض من اجل كسر حلقة التبعية, وبالتالي التحرر من هيمنة الاقتصاد الرسمالي وتعويضه باقتصاد أفريقي قوي.

الفصل الأول: سمات ومبادئ العلاقات الأفريقية أفريقية:

المبحث الأول: تطور العلاقات الأفريقية أفريقية:

لقد مرت العلاقات الدولية الأفريقية بالكثير من المحطات, ففي قديم الزمان شهدت القارة علاقات تجارية رائجة خاصة ما بين الإمبراطوريات الإسلامية, إذ اعجب الأهالي الأفارقة بأخلاق المسلمين آنذاك وكانت هذه الأخلاق الاطار الاسمى للتعامل.

أما في مرحت المد الكولونيالية فانحسرت العلاقات البينية الأفريقية لصالح استنزاف مواردها ومقدراتها نحو دول الشمال والعالمين الجديدين أمريكا وأستراليا.

فيما يتعلق بالمد التحرري لم تتخلص معظم الدول الأفريقية من الروابط والعلاقات مع الدول الاستعمارية المركزية على الرغم من عزم بعض الأفارقة إمالة الكفة لصالح علاقاتهم البينية, وبالتالي تحرير القارة من كونها حديقة خلفية إلى كيان له مصالحه وله أهدافه, ومن كونها سوق رائج للمواد الأوربية المصنعة إلى مصنع لهذه المواد, ومن اقتصاد الريع والموارد الأولية إلى اقتصاد نشط ونامي(شلبي2014).

المبحث الثاني: سياق و سمات العلاقات الأفريقية أفريقية:

أولا/ سياق العلاقات الدولية الأفريقية:

سياق باندونج أو السياق الدولي:

– مؤتمر باندونغ: إنعقد مؤتمر باندونغ (في أندونيسيا) أيام 18-1955/4/24، وضم ممثلين (منهم أسماء لامعة ك: جواهرلال نهرو وشو إن لاي و جمال عبد الناصر وهواري بومدين) (الدين، 1983، صفحة 203) لـ 29 بلدا إفريقيا وأسيويا في اطار تكاملي مستقبلي حديث. (الجمل، 1964، صفحة 15) لقد جاء المؤتمر كتعبير عن نوايا بعض زعمائه في التحرر من النفوذين الأمريكي والسوفياتي، في المساهمة في تحرر المزيد من البلدان المستعمرة. وقد انعقد

المؤتمر في ظروف دولية شائكة تميزت بالتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوقف الحرب الفيتنامية ونضال الكثير من الشعوب من أجل استقلالها.

ساهم مؤتمر باندونج في ظهور بعض الدول الآسيوية والإفريقية–انظر مؤتمر الجامعة الأفريقية– (بكاي، 2009) المستقلة حديثا على الساحة الدولية، في خلق شبه قطب بين المعسكرين الشرقي والغربي ما سوف يُعرف بحركة عدم الإنحياز وبلورة الأفكار السابقة–، (مقلد، د ذ سنة النشر، صفحة 324) مما نشَّط وسرَّع في نضال الشعوب المستعمرة. كما إتفق المؤتمرون على ضرورة التعايش السلمي واحترام ميثاق الأمم المتحدة –وخاصة ما ينص فيها على المساواة بين الشعوب واحترام سيادتها– وعدم التدخل في شؤون الدول وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية والقضاء على الأسلحة النووية. ورغم ذلك لوحظ تباين واضح في مواقف المؤتمرين، يمكننا إختزاله في ثلاث هي: موقف الدول الإشتراكية – الصين الشعبية وفيتنام–، وموقف المناصرين للغرب –تركيا وباكستان– وموقف غير المنحازين –الهند ومصر–

أعقبت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بروز الصراع العالمي بشكل جديد، حين تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة وتبنيها لسياسة الحفاظ على النظام الرأسمالي بواسطة المشاريع الاقتصادية "كمشروع مارشال 1947" والهيمنة العسكرية وسياسة الأحلاف –الحلف الأطلسي 1949– وكذا سياسة –سد الفراغ– كان رد فعل الإتحاد السوفياتي على دعم الأنظمة الإشتراكية ومقاومة التغلغل الأمريكي في قارة أوربا. و رد الإتحاد السوفياتي على المشاريع الإقتصادية والأحلاف العسكرية بمثلها، في تلك القارة التي اختلت موازين القوى بها، نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية.

في ظل هذه الظروف نالت كثير من دول العالم الثالث استقلالها السياسي، في وقت كان فيه الصراع على أشده بين المعسكرين في إطار –الحرب الباردة–. كما

وجدت أمامها مشاكل لا حدود لها في شتى الميادين، كان أخطر هذه المشاكل مشكل التبعية الإقتصادية، وتحول هذه المناطق إلى مناطق نفوذ واستثمار الأموال عن طريق الشركات الإحتكارية، في محاولة استغلال موارد بلدان العالم الثالث الإقتصادية، وأبعادها عن مشاكلها التي تحتاج إلى الإستقرار بعيدة عن التكتل والهيمنة الإقتصادية والحلاف العسكرية.

في ظل هذه الظروف برزت فكرة التضامن الأفرو آسيوي في مؤتمر "باندونغ" أفريل 1955 ، بأندونسيا. حضر المؤتمر ألفان " 2000 " من المندوبين والمدعوين يمثلون " 23 " ثلاثا وعشرين دولة آسيوية وست " 6 " دول إفريقية.

كما حضر هذا المؤتمر عدد لا بأس به من الزعماء الذين ساهموا بنصيب بارز في مناقشات المؤتمر وقراراته السياسية نذكر من بينهم : جمال عبد الناصر "مصر"نهرو" الهند "شوان لاى" الصين الشعبية " تيتو " يوغسلافيا " سوكارنو " أندنوسيا " ألقى "أحمد سوكارنو" رئيس جمهورية أندونوسيا خطبة الافتتاح فقال : "الحقد المشترك على الإستعمار شكل الموضوع الرئيسي للمؤتمر بالرغم من أن المؤتمرين لم يكن لهم تصور واحد عن الإستعمار في ذلك الوقت ".

ثانيا: سمات العلاقات الدولية الأفريقية: يمكن حصر بعض سمات العلاقات الأفريقية أفريقية فيما يلي:

1/ العلاقات المتوترة وعلاقات الصراع: يغلب على القارة الأفريقية سمة النزاع والصراع في العلاقات البينية, إذ تعتبر اكبر مستودع للنزاعات في العالم, مما خلق جوا ومناخا لا يساعد على السير الحسن للعلاقات الأفريقية والمبادلات الاقتصادية,

2/ العلاقات الحسنة: هناك علاقات أفريقية تكاد تمثل نموذجا حسنا وتجربة رائدة في نجاح العلاقات الثنائية والمبادلات التجارية والمالية والخدمية وبالتالي تحقيق حسن الجوار, إذ حققت جنوب أفريقيا تقدما في هذا المجال وكذلك مصر والجزائر في بعض الأوقات.

3/ الإقليمية: مع بروز ظاهرة التكتلات الأفريقية وما خلقت من وضعيات جديدة سمحت لبعض الدول بعمل دور القائد والعنصر المهيمن داخل التكتل أو القوة الإقليمية بالتعبير السياسي ومن بين هذه الدول نجد نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر.

المبحث الثالث: مبادئ العلاقات الأفريقية أفريقية:

كانت أول صياغة لمبادئ تحكم العلاقات الأفريقية أفريقية في مؤتمر مونروفيا عام 1961 والذي ضم 12 دولة ابرزها : نيجيريا أثيوبيا سيراليون وليبيريا وتونس والتوغو, وقد تم اعتماد 6 مبادئ عامة تنظم العلاقات هي:

- مبدا المساوات المطلقة في السيادة ما بين الدول.
- مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- احترام سيادة كل دولة والاعتراف بحق كل دولة في التنمية الوجود.
- استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها بعض القوى الخارجية.
- إقامة تعاون على نمط أفريقي شامل واستنكار قيام أي دولة بدور الزعامة.
- الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية. ولكنها وحدة الآمال والتضامن الاجتماعي.

حقق هذا المؤتمر المزيد من التعاون بين الدول الأفريقية آنذاك خاصة الدول الناطقة بالفرنسية مع الدول الأخرى الناطقة بالإنجليزية لكنه لم يكن شاملا لدول أفريقية أخرى.

أما الاطار الأكثر نجاحا فكان يتجلى في منظمة الوحدة الأفريقية فالمؤتمر المنظم للعلاقات الأفريقية الأفريقية ولد في مؤتمر اديساأبابا المنعقد في سنة 1963 والذي جاء بالمبادئ التالية التي اعتبرت كإطار قانونيا لضبط العلاقات الدولية الأفريقية:

1/ المساوات المطلقة في السيادة.

2/ منع أثارة الفتن.

3/ فض النزاعات الدولية في اطار أفريقي.

4/ قبول الأفريقية الإقليمية الجديدة.

5/ التعاون الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي.

6/ احترام الحدود السياسية القائمة.

تكللت الجهود الأفريقية خاصة عقب الاستقلال بتحقيق العديد من النجاحات على مستوى العلاقات البينية, لكن الضعف الهيكلي في أبنيتها وهشاشة مؤسساتها وهيمنة الأبنية الاجتماعية اضعف نوعا ما واقع هذه العلاقات, بالإضافة إلى هيمنة القوى التقليدية الخارجية على المسرح السياسي والاقتصادي للقارة الأفريقية (ك, د ذ، 2014).

الفصل الثاني: واقع ومستقبل العلاقات الأفريقية أفريقية:

المبحث الأول: واقع العلاقات البينية الأفريقية:

يشكل حجم المبادلات التجارية البينية صدمة لدى أولئك اللذين يطمحون إلى تحقيق التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول الأفريقية, إذ بلغ حجم المبادلات التجارية داخل القارة الأفريقية حولي 10 % فقط (فناوي، 2019), إذ يتطلع الأفارقة إلى بلوغ نسبة 25 % في القادم من السنين, لكن هل يتحقق هذا التقدم بالرغم من وجود معوقات كثيرة

وهيكلية؟ حيث يحصي الخبراء أسباب تدني التجارة البينية الأفريقية إلى العوامل التالية (الكريم، 2020):

1/ العوامل السياسية:

- الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- ارتباط النخب الحاكمة ومصالحها بالقوى الغربية.
- غياب الجدية خاصة في النهوض بتنمية البنى القاعدية المؤهلة لقيام صناعات حقيقية داخلية.

2/ العوامل الاقتصادية:

- أنظمة المبادلات والبني التحتية غير متوفرة.
- القيود الجمركية.
- التجانس الحاد بين المواد والموارد المنتجة أفريقيا.
- الجزء الأكبر من المنتجات الأفريقية يستجيب فقط للتجارة الخارجية.
- المدن الأفريقية مرتبطة بالموانئ اكبر من ارتباطها ببعضها البعض.
- اهتراء الطرق وشبكات النقل البينية.
- نقص في إنتاج الكهرباء وفي شبكات الاتصال.

المبحث الثاني: العلاقات الأفريقية داخل التكتلات:

لازالت هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الأفريقية والآمال المعقودة على هذه التجمعات, والواقع أن ردم هذه الفجوة يتطلب جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية (الكريم، 2020), فعلى الصعيد السياسي يتطلب الأمر مزيدا من التنسيق التبادل بين الحكومات الأفريقية على مختلف الأصعدة (الكريم، 2020), ومزيدا من الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الموقعة في إطار هذه التجمعات, بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والحكم الرشيد.

وعلى الصعيد الاقتصادي لا بد من التزام الحكومات الأفريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية في مجال النقل. كما تجدر الإشارة إلى صعوبات الاندماج الوحدات الاقتصادية داخل التكتل الواضحة ويظهر ذلك جليا في التفاوت من حيث حجم الدول (ستيت، 2004), فهناك دول مثل جنوب أفريقيا إلى جاني دولة مثل شوازيلاند أو الليزوتو والفرق الشاسع بينهما أي دول صغيرة من حيث تعداد السكان والحجم الجغرافي ودول اكبر منها بكثير.

وعلى العموم شهدت منطقة السادك مبادلات تجارية معتبرة مع جنوب أفريقيا ومع تنزانيا, والوضعية التجارية نوعا ما تشكل في هذا التكتل تجربة رائدة (ك، 2014).

أما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فعلى الرغم من فشلها اقتصاديا وتجاريا إلا أنها حققت بعض النجاحات على مستوى إدارة الأزمات وتسويتها, فتم التحكم في العديد من النزاعات التي كادت تهدد المنطقة برمتها مثل النزاعات في ليبيريا والسيراليون وبوركينافاسو , كما لعات نيجيريا أدوارا مهمة كقوة مهيمنة وقائدة داخل هذا التكتل.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأفريقية أفريقية:

من اجل استشراف المستقبل والتبنأ بمستقبل العلاقات الدولية الأفريقية قدم البحث المشاهد التالية المحتملة:

1/ السيناريو ألاتجاهي أو الخطي: ويعني استمرار الوضع على ما هو عليه من تدني لمستوى المبادلات البينية, لصالح التجارة الخارجية خاصة مع أوربا والولايات المتحدة والقوى الصاعدة (سعد، 1989).

2/ السيناريو ألاتجاهي أو الإصلاحي (التفاؤلي): وترتبط ازدهار المبادلات الداخلية في القارة بمدى تعزيز الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية المنشودة, وأيضا بالنهوض بالبني التحتية والهياكل القاعدية وبناء شبكات الاتصال والنقل.

3/ السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): ويرى أصحاب هذا الرأي أن واقع المبادلات الاقتصادية سيتدهور بعوامل النزاعات والتعارض في المصالح نتيجة الاستقطاب والاستصفافات الخارجية التي تؤثر على الوضع الداخلي للعلاقات بين الدول الأفريقية (بوقارة، 2004).

الاستنتاجات:

إن ما تعيشه أفريقيا الأن ليس وليد اللحظة, إنما هو نتاج ترسبات قديمة, ومعقدة في بعض الأحيان, إن واقع العلاقات البينية الأفريقية يتسم بالتناقض, فعلى الرغم من حالة الرتابة والتشابه بين البنى المختلفة الأفريقية مثلا على مستوى الهوية والديانات والثقافة, وبالرغم من حالات التشابه الكبرى حتى على مستوى الجغرافية والأرض, فان حجم الاختلافات رهيب جدا, وصل في بعض الحقب الزنية القريبة الى نشوء عدة حروب أتت على الأخضر واليابس,

وشهدت صعود كبير في وتيرة الصراعات والنزاعات الداخلية التي شهدتها القارة الأفريقية, إذ بلغ تعداد الدول الأفريقية المتناحرة حدود عشرة دول , مما دفع بأحد علماء السياسة بوصفها بالحرب العالمية الأفريقية, لكن يوجد بعض علماء السياسة أخرين خاصة فئة الما بعد حداثيين يذهبون الى اتهام الدول الغربية في المكوث وراء كل النزاعات والصراعات في أفريقيا سواء الداخلية أو الخارجية بين الدول وبين الاثنيات والطوائف, ويقرون بان الدول الغربية لا تزال تعمل على استنزاف ونهب ثروات أفريقيا حيث تعمل هذه الأخيرة الى زرع بذور لفرقة والتناحر بين الأبنية التقليدية والأنظمة الحاكمة, وجه عالم السياسة والاقتصاد جوزيف ستيغليتز إن فرنسا وبريطانية والبرتغال وبلجيكا وأمريكا وبعض القوى الصاعدة مثل الصين والهند يذهبون الى الغش والتحايل في تعاملاتهم مع الأنظمة الإفريقية من اجل تعظيم الفائدة, وان العلاقة بين الدول الإفريقية واته الدول علاقة غير متكافئة, فقد انتهت

فترة النزاعات المسلحة الداخلية والخارجية, واستيقظت الدول الأفريقية لتجد نفسها أمام واقع هش مس كل القطاعات.

بالرغم من انتشار أصوات غربية تبشر بالنمو في القارة السمراء, وتهلل ببرامج التعاون التي تنتشر هنا وهناك داخل القارة الأفريقية التي لازال تحت وطأة واقع يزداد مرارة منها مسالة المديونية مقابل وفرة الموارد, الهجرة مقابل فتاوة الاقتصاد الأفريقية, التكنولوجية مقابل الفقر بالإضافة الى الجهل مقابل انتشار أنظمة التعليم, تمتاز الأنظمة الأفريقية بالهشاشة وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي واهتزاز صورة هذه الأخيرة أمام المجتمعات الأفريقية, مما أدى الى بروز بعض علماء السياسة الذين قاموا بتوصيف للحياة السياسية في أفريقيا محله وجود قوى غربية تعمل على التحكم بالاستقرار السياسي لكنه استقرار زائف تسعى هاته القوى الغربية من خلال وكلاء محليون ونخبة أفريقية غير مدركة لذاتها ولخطورة الأدوار الذي تلعبه على المستوى السياسي, فالهوة عميقة بين ممثلي السلطات السياسية والمجتمعات الأفريقية التي أصبحت أكثر.

الخاتمة:

وفي الأخير و من خلال المعلومات المبينة في البحث يتضح أن هناك علاقة بين تعزيز الديمقراطية وازدياد المبادلات بين الدول إذ أن الديمقراطية تتيح المجال لخيارات الشعب الذي يطمح إلى تحقيق الوحدة وكسر حلقات الارتباط المريرة التي لا زال يعاني منها إلى الأن مع القوى الاستعمارية.

وأيضا هناك علاقة بين تحقيق التكتل وازدياد المبادلات داخل التكتل وهذا ما نراه في تكتل السادك وبنسب متفاوتة لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

يرتبط نمو الاقتصاد الأفريقي بدرجة التعامل والاندماج الاقتصادي بين الدول من جهة والتكتلات القائمة من جهة أخرى.

قائمة المراجع العربية:

1. ابراهيم سعد. (1982). صور المستقبل العربي. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. احمد رضوان شرف الدين. (1983). جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي. الجزائر: دائرة دراسة الاقار التاريخية.
3. اسماعيل صبري مقلد. (د ذ سنة النشر). الاستراتيجية والسياسية الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.
4. حسين بوقارة. (2004). الاستشراف في العلاقات الدولية. مجلة العلوم الانسانية. الجزائر.
5. شوقي الجمل. (1964). التضامن الاسيوي الافريقي واثره في القضايا العربية. مصر: الدار المصرية للتاليف والترجمة.
6. عزت ملوك فناوي. (2019). التجارة البينية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.
7. فؤاد ابو ستيت. (2004). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. بيروت لبنان: الدار المصرية اللبنانية.
8. مُحَمَّد شلبي. (2014). محاضرات السياسية الافريقية مقياس النظم. الجزائر: كلية العلوم السياسية.
9. مُحَمَّد عاشور و احمد علي سالم. (2005). التكامل الافريقي في افريقيا رؤى وافاق. القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية.
10. منصف بكاي. (2009). الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق افريقيا. الجزائر: السبيل للنشر والتوزيع.
11. ناصف يوسف حتي. (1985). النظرية في العلاقات الدولية. بيروت لبنان: دار الكتاب العربي.
12. هشام عبد الكريم. (2020). منطقة التجارة الحرة للقارة الافريقية ومقومات بناء مواطنو افريقية جديدة. مجلة قضايا معرفية.
13. د ذ ك. (12 05, 2014). منتدى. تم الاسترداد من تقييم الاتحاد الافريقي: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec08.doc_cvt.htm2014/05/12 شوهد يوم
14. علي مُحَمَّد. (12 05, 2014). منتدى. تم الاسترداد من منتدى اقتصادي: **http://www.startimes.com/f.aspx?t=33711185**

قائمة المراجع الأجنبية:

15. Holsti, K. j. (2004). *taming the sovreigne institusional politics.* UK: Cambridge university presse.
16. j.Holsti, k. (1995). *The stat war and the stat of war.* Uk: cambridge university presse.*ée)*